أمين سر مجلس الأمة أعد دراسة عن القضية وطالب رئيس الحكومة بسرعة إقرارها

العوضي للمبارك: إنشاء شركة لاستقدام العمالة المنزلية بات مطلباً شعبياً ووطنياً ملحاً

- فكرة الشركة انطلقت من الكويت منذ 3 سنوات وبعض الدول نفذتها في شهور
- المشروع لايهدف للكسب المادي والقطاع الخاص أثبت فشله في القيام بالمهمة
- استقدام العمالة المنزلية بالوضع القائم حالياً يرهق كاهل الأسر الكويتية
- الخدم أصبحوا سلعة في يد بعض أصحاب المكاتب من ذوي النفوس الضعيفة

كامل العوضي

شدد امين سر مجلس الامة النائب كامل العوضي على اهمية الاسراع بانشاء شركة لاستقدام العمالة المنزلية، مؤكدا ان قضية العمالة المنزلية اصبحت هاجسا يشغل بال كل أسرة كويتية

وقال العوضي لقد اصبحت الاسر الكويتية تعاني من مشاكل العمالة المنزلية وتتكبد المبالغ الطائلة من اجل استقدامها وتشغيلها مشيرا الى ان اموال المواطنين هذه تذهب هدرا في ظل استهتار هذه الفئة وبمساعدة وتلاعب بعض اصحاب مكاتب الاستقدام الذين اصبح همهم المتاجرة بالعمالة المنزلية مستغلين في ذلك ضعف القوانين والقرارات الرادعة وعدم وجود آلية موحدة ومنظمة لاستقدام العمالة وتشغيلها

واشار العوضي الى ان العمالة المنزلية التي يتم جلبها هي عمالة غير مدربة وغير مهيأة عمليا ونفسيا للعمل في بيئة وعادات المجتمع الكويتي ، مما جعلها تشكل عبئا كبيرا على الاسر الكويتية ومرتعا خصبا للكسب المادي من قبل اصحاب النفوس الضعيفة من بعض اصحاب المكاتب كما اصبحت هذه الفئة نقطة سوداء في سجل دولة الكويت في المحافل الدولية ومنظمات حقوق الانسان .

واوضح العوضي ان مشروع إنشاء شركة لاستقدام العمالة المنزلية والذي رفعته وزارة الداخلية لمجلس الوزراء ووافق عليه بناء على توصية اللجنة الاقتصادية بالمجلس برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية وحضور عدد من الوزراء في شهر فبراير الماضي قد تضمن حلولا من شانها القضاء على جميع السلبيات القائمة ابتداء من خفض تكاليف الاستقدام وذلك بجلب عماله يتم تدريبها وتاهيلها في مدارس خاصة تنشاها الشركة في بلدانهم قبل استقدامهم وانتهاء بالزام الشركة بضمان حقوق صاحب العمل والعامل

وبين العوضي ان من طبيعة عمل الشركة احتواء جميع الإجراءات المقررة على العمالة من إجراء الفحص الطبي الشامل عليها والتدقيق الأمني قبل وصولها البلاد إلى إنهاء جميع الإجراءات الخاصة بمنح الإقامة لها في مقر الشركة دون الحاجة الى قيام المواطنين بمراجعة إدارات الدولة المختصة لافتا الى ان هذه الاجراءات التي تقوم بها الشركة من شانها تخفيف الضغط على هذه الادارات وإبعاد هذه الفئة عن المواطنين إلى حين التاكد من استيفائها لشروط العمل بشكل نهائي اضافة الى ان ذلك يرفع من المعاناة عن كاهل المواطن في مراجعة هذه الإدارات . واشار العوضي الى ان هذا المشروع قبل عرضه على مجلس الوزراء قد تم التباحث بشانه مع جميع وزارات الدولة ذات العلاقة ، والتي ابدت مشكورة استعدادها للتعاون وتسخير امكانياتها وتوفير خدماتها المتعلقة بالعمالة المنزلية في مقر الشركة تسهيلا على المواطنين.

- منظمات حقوقية وضعت الكويت ضمن القائمة السوداء بسبب مشكلات هذه القضية

واوضح العوضي ان مشروع إنشاء شركة لاستقدام العمالة المنزلية عرض على عدة منظمات محلية وعالمية مهتمة في هذه الفئة و نال اعجابهم واعتبروه ثورة اصلاحية في حل مشكلة العمالة المنزلية في الكويت ، وان تطبيقه من شانه القضاء على ما يعانيه رب العمل والعامل من مشاكل ، واضافة الى اسامهه في رفع اسم دولة الكويت من القائمة السوداء من تقارير الدول والمنظمات المهتمة بحقوق الانسان .

واضاف العوضي لقد قامت الهيئة العامة للاستثمار مشكورة بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع وحددت تكاليف الاستقدام والرواتب المقررة للعمالة .

وقال العوضي ان دراسة المشروع رأت أن يترك هذا المشروع للقطاع الخاص على اعتبار ان سياسة الدولة في الوقت الحالي تتجه نحو الخصخصة وإننا نرد على ذلك بالقول ان « استقدام العمالة المنزلية وتشغيلها يديره القطاع الخاص ممثلا بمكاتب العمالة منذ اكثر من عشرين عاما ومازالت مشكلة العمالة في تفاقم وتسير من سيئ الى اسوأ ومعاناة المواطنين في تزايد مع هذه المكاتب ، كما أن الدولة في السنوات الأخيرة بدأت بدفع تكاليف سفر العمالة الهاربة والتي تؤويها سفارات بلدانهم من المال العام ، واننا نرى ان مشروع انشاء شركة مقفلة تديرها مؤسسات الدولة العامة اسوة بالشركة الكويتية لتعليم قيادة السيارات هو الحل الأمثل لأن الهدف من انشائها هو تنظيم عملية الاستقدام والتشغيل وليس التكسب المادي والذي يعتبر في الوضع القائم اتجارا بالبشر».

واكد العوضي ان هذا المشروع قد انطلقت فكرته من الكويت منذ ثلاث سنوات ولكن للاسف فقد سبقتنا الى تطبيقه عدة دول في مجلس التعاون انطلاقاً من هذه الفكرة كما اشاد به العديد من قادة دول المجلس والذين يسعون إلى تطبيقه في بلدانهم في القريب العاجل . واشار العوضي الى ان اللجنة الاقتصادية بمجلس الوزراء والتي كان يراسها في شهر فبراير الماضي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية اكدت أهمية هذا المشروع عند عرضه عليها ونال موافقتها بالتوصية التي رفعتها لمجلس الوزراء الذي احال المشروع للهيئة العامة للاستثمار لدراسة الجدوى الاقتصادية وإعداد المرئيات والتصورات اللازمة حول الشكل القانوني المقترح للشركة خلال شهر ولم يتم اتخاذ أي إجراء وحتى الآن

وقال العوضي انه انطلاقا من تلمسنا لمعاناة المواطنين والمواطنات من العمالة المنزلية والتي اصبحت ظاهرة في مجتمعنا ولا يستغنى عنها اي بيت كويتي فإننا نطالب سمو رئيس مجلس الوزراء وكذلك نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية أن يكون هذا المشروع من الاولويات لأنه اصبح مطلبا شعبيا يقضي على معاناة المواطنين من هذه الفئة ومن المتاجرين بها من ناحية ، ومطلبا وطنيا لتحسين صورة وسمعة بلدنا ورفع اسمها من القائمة السوداء من ناحية أخرى .

وقف قرار إزالة الخيام في المناطق الصحراوية وأمام المنازل

العرف: «المدنية» وافقت على توفير أجهزة في المحافظات لتقديم وتسلم البطاقات

مبارك العرف

زف النائب مبارك العرف البشرى لاخوانه المواطنين موافقة الهيئة العامة للمعلومات المدنية على توفير اجهزة في جميع المحافظات لتقديم واستلام البطاقات المدنية، بالاضافة الى إيقاف قرار لجنة الازالات عن ازالة الخيام في المناطق الصحراوية ومن امام المنازل .

وقال العرف في تصريح صحافي انه اجرى اتصالات هاتفية مع وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير البلدية الشيخ محمد العبدالله تاشدم من خلالهاالتسهيل على المواطنين بفتح الفرع في المحافظات ومن خلال خدمة المواطن لاستلام البطاقات المدنية لتخفيف الازدحام عن مبنى الهيئة في جنوب السرة ، وذلك لتوفير الجهد والوقت .

وبين العرف انه تلمس تجاوبا وحماسا من الوزير العبدالله الذي ابدى حرصه على الموافقة على جميع المقترحات التي تصب في مصلحة المواطن ، مؤكدا ان الوزير العبدالله اصدر تعليماته لتنفيذ ذلك المقترح على وجه السرعة من خلال توفير اجهزة استلام البطاقة المدنية في جميع المحافظات من خلال خدمة المواطن .

وتقدم العرف نيابة عن المواطنين بجزيل الشكر للوزير العبدالله لتعاونه وتجاوبه مع المقترحات والمناشدات التي تصب في مصلحة المواطن .

- العبدالله أصدر تعليماته لتنفيذ القرارين وأبدى موافقته على أي مقترح يصب في مصلحة المواطن

العدوة: حادثة «الأفينيوز» هزت المجتمع وعلى وزير الداخلية الوقوف أمامها طويلاً

- قضايا المرأة تحتاج إلى قرارات فورية وعناية كبيرة من الجهات المعنية

خالد العدوة

قال النائب خالد العدوة انه لا بد و أن يقف وزير الداخلية طويلا امام حادثة الافينيوز المروعة و التي راح ضحيتها احد الشباب بعد أن هزت تلك الحادثة المجتمع الكويتي الصغير عندما اقدم مجموعة من الشباب على فعلتهم وسط اكبر اسواق الكويت و على مرأى ومسمع من المارة وفي غفلة من الامن و تراخي شديد من جانب عناصرها .

واعتبر العدوة انه لا بد وان يتواجد رجال الامن بجديتهم وانضباطهم وبكامل هيبتهم في اماكن التجمعات والاسواق والشوارع والميادين الكويتية لفرض الأمن ومنع الجريمة قبل وقوعها، مؤكدا أن دور رجل الامن هو فرض الامن ومنع الجريمة و ليس اكتشاف الجاني بعد حدوث الجريمة التي عادة ما يروح ضحيتها ارواح بشرية .

ودعا وزير الداخلية إلى المبادرة بضخ دماء جديدة من القيادات الشابة و احالة قيادي وزارة الداخلية الحاليين إلى التقاعد ، لكي يأتوا بأفكار جديدة تعود بالامن و الامان إلى الكويت و شوارعها بدلا من التراخي و التكاسل الذي يحدث من قبل البعض حاليا و الذي هو سببا فيما آلت اليه الاوضاع حاليا .

من ناحية أخرى، اكد العدوة ان المرأة الكويتية والتي هي عماد الاسرة وركنا اساسيا في المجتمع تستحق الكثير وعلى الحكومة الانتهاء من الملفات الخاصة بها والتي ما زالت عالقة دون حلول كونها بالاساس مطالب وحقوق للمرأة وليست امتيازات.

واعتبر العدوة ان ملفات مساواة المرأة في القرض الإسكاني، ومنح ربة المنزل التي لا تعمل راتبا تقاعدياً وتعديل بعض مواد قانون التأمينات الاجتماعية لاسيما التي تحرم المرأة من حق التقاعد المبكر ، بالاضافة الى مساواة ابناء الكويتيات غير المتزوجات من مواطنين بابناء الكويتيين ، كلها ملفات يجب ان ينظر اليها بعناية من جانب الوزارات والجهات المعنية، متمنيا ان يتم التعاطي معها باسرع وقت ممكن لكي تنتهي معاناتهن .

- على الوزارات الإفصاح عن خططها لحل مشكلات المواطنات
- لابد من تواجد رجال الأمن بكامل هيبتهم في أماكن التجمعات والأسواق

وطالب العدوة ان تفصح جميع الهيئات والوزارات الحكومية وبشكل واضح -الغاء مشاركتها في برنامج عمل الحكومة المنتظر- عن خططها واجراءاتها المستقبلية حيال معالجة اوضاع المرأة الكويتية ، وطموح الوزارات في الارتقاء بوضعها في المجتمع سواء كان ذلك معنويا او ماديا.

وكشف العدوة عن اقتراح سيتقدم به بسمح من خلاله للمواطنة غير المتزوجة بكفالة من تحتاج اليهم دعما لظروفها الاجتماعية ، مطالبا وزارة الشؤون الاجتماعية بدعم المرأة التي ليس لها عائل بمراسح خاصة و ان تبادر بسن مشاريع قوانين لرعاية وحماية هذه الفئة.

تباين نيابي حول اقتراح تشكيل لجنة تحقيق في «جسر جابر»

- دشتي: لن نسمح للحكومة باستدراجنا للتأزيم: ونحن من يحدد ساعة وموضوع المواجهة

عبد الحميد دشتي

بعد اقتراح النائب عبد الحميد دشتي بتشكيل لجنة تحقيق فيما اسماه تجاوزات في مشروع جسر جابر، أكد أعضاء في المجلس ضرورة وجود أدلة حقيقية على التجاوزات قبل الشروع في تشكيل لجان التحقيق، مبينين أن الكويت بها العديد من الأجهزة الرقابية القادرة على كشف التجاوزات.

قال النائب د.عبدالحميد دشتي ان «مؤشرات التعامل الحكومي في تشكيل المجلس وانتخابات المناصب واللجان تدل على ان هناك – جميزة – ولا تعرف ان كان الهدف منها ايجاد ردة فعل معينة او دفع المجلس الى التأزيم»، مشاركا «لن نسمح لهم باستدراجنا ونحن من يحدد ساعة وموضوع المواجهة».

واضاف بقوله «اغلبية النواب عقلاء ولن يستدرجوا ولن نسمح بأي اختراقات تؤزم الوضع، وهناك تباشير للانجاز، والشعب متأمل خيرا». وكشف دشتي «قلت لسمو رئيس مجلس الوزراء بان خطابه كان ممتازا ولكننا نريد ان يكون الانجاز على قدر ما جاء في الخطاب»، ورأى ان «قانون الخمس بأربع اصوات، اصبح في – الباي باي– لان أغلبية النواب، سيقرون برسوم الصوت الواحد، بعد انتهاء لجنة الداخلية والدفاع من اعداد تقريرها بهذا الخصوص».

- الفضل: ضد التوسع في تشكيل لجان التحقيق.. والكويت أكثر دولة بها أجهزة رقابية

نبيل الفضل

من جانبه، قال النائب نبيل الفضل: «نحن اكثر دولة فيها اجهزة رقابية، واذا كانت كل هذه الاجهزة لم تقف على التجاوزات فمن المؤكد ان لدينا خللا كبيرا، ومن ثم انا ضد التوسع في تشكيل لجان التحقيق، ولا أؤيد الزخم السياسي والإجراءات الزائدة في الاستجوابات – فما الفرق اذا بيننا وبين الاخرين– ولا نريد ان يكون مجلسنا للاستجوابات والصراعات».

اضاف « اذا اقتنعنا النائب د.عبدالحميد دشتي بوجود تجاوزات في مشروع جسر جابر فلاشك اننا سنقف مع مقترحه، بتشكيل لجنة التحقيق وهو رجل قانون ولابد ان يكون مستندا على شئ قانوني، وعلى كل حال ان نشكل لجنة تحقيق من اجل ان نتأكد افضل من ان نستجوب من دون ان نتحقق.

نفى اعتراضه على مرسوم الصوت الواحد وأكد تأييده له

التويجري: طعنّا في نتائج الدائرة الثالثة أمام «الدستورية»

- لابد من سد ثغرات الانتخابات ليعكس المجلس الرغبات الشعبية الحقيقية دون تجاوزات

د. حمد التويجري

أكد د.حمد التويجري المرشح السابق لانتخابات أمة 2012 خبر طعنه في نتيجة الانتخابات المنصرمة، حيث أكد بأنه سلم للمحكمة الدستورية طعنا ضد الفائزين في الدائرة الثالثة، مطالبا بإعادة فرز الصناديق لما تأكد من فقدان ثمانمئة وثلاثة أصوات صحيحة حسب الإحصائيات والأرقام الرسمية والتي أعلنت عنها اللجنة العليا للانتخابات غير تلك الأصوات التي تم وصفها بالباطلة.

وفي تفاصيل وأسباب الطعن، أوضح التويجري بأن عدد الأصوات التي تم الإعلان عنها من قبل لجنة الانتخابات بالنسبة للدائرة الثالثة كانت 38554 صوتاً بينما أحصت حملة المرشح 39357، متسائلا عن مصير فارق الأصوات بين الرقمين وهو 803 اصوات، وذلك بالإضافة إلى سقوط 33 صوتا من الأصوات الباطلة حيث كان الرقم المعلن من قبل اللجنة أقل بـ 33 صوتاً من الرقم الذي أحصته حملته الانتخابية.

كما نفى التويجري الخبر الذي ترافق مع خبر الطعن الدستوري الذي تقدم به وهو تأييده لانعدام دستورية المرسوم رقم 20/2012 والذي أصدره سمو أمير البلاد موجها بالصوت الواحد بدلا من أربعة أصوات، مشيرا إلى أنه كان من أول الداعمين والمؤيدين للمرسوم الأميري الأخير لما له من تأثيرات إيجابية عميقة في تطوير العملية الانتخابية ومحاربة الجهوية والقبلية والطائفية وغيرها من التقسيمات الأفقية التي أثرت على المجتمع الكويتي بشكل كبير وكان لا بد من التصدي لها ووقفها.

وأضاف التويجري بأن الحراك السياسي الكويتي في السنوات الأخيرة افتقر إلى الكثير من الموضوعية والاستقلالية في اتخاذ المواقف، موضحا بأن الديموقراطية لا تعني الحرية المطلقة بأن الحرية لا تعني إلغاء الآخرين وإقصاءهم، بل إن المفهومين يعنيان بالضرورة التأقلم مع متطلبات الشريحة الكبرى للمجتمع ومحاولة تغيير ذلك بكل الطرق الممكنة عبر القنوات القانونية والدستورية، ومؤكدا بأن المعارضة يمكنها القيام بكل الإجراءات من خلال تلك القنوات وأن خروجها عن ذلك ينفي عنها صفة المعارضة ويضعها في خانة التمرد. وختم التويجري مباركا للشعب الكويتي بكل أطيافه على انتخاب مجلسهم الجديد، ومطالبا مرة أخرى بسد الثغرات التي شابت الانتخابات الماضية ليعكس مجلس الأمة 2012 الرغبات الشعبية الحقيقية دون أي تجاوزات أو مخالفات.